

نحو تفعيل التعاون الأمني العربي لمكافحة الهجرة غير الشرعية Towards Activating Arab Security Cooperation to Combat Illegal Immigration

حموته فاطمة ، مخبر الدراسات الثقافية والإنسانيات الرقمية، جامعة باتنة 1 - الجزائر

fatima.hamouta@univ-batna.dz

تاريخ إرسال المقال: 01-01-2023 تاريخ قبول المقال: 25-11-2023

الملخص:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى التطرق لكيفية تفعيل التعاون الأمني العربي لصيانة أمن حدود إقليمه من الهجرة غير الشرعية كتهديد أمني وجودي، وهذا ضمن إطار محوري نبحت من خلاله عن مدى نجاعة الآليات العملية المقترحة لتغيير العالم العربي إلى ما هو أفضل، ومن منطلق افتراض أن هذه الميكانيزمات كفيلة بمعالجة /أو بالأحرى تقديمها كوصفة لما يعانيه الإقليم من أزمات ومآزق أمنية والتي من بينها التخبط في تهديد الهجرة غير الشرعية، يمكن الوصول إلى تحقيق مسار أمني عربي مشترك محض يصون هذا الإقليم ويحميه من خطر التهديدات الأمنية الوجودية الداخلية والخارجية على حد سواء لاسيما وأنه يملك إمكانيات وطاقات بشرية كبيرة وقدرات مادية هائلة.

الكلمات المفتاحية: التعاون الأمني؛ إقليم العالم العربي؛ الأمن الإقليمي؛ الهجرة غير الشرعية.

Abstract:

Through this study we seek to activate Arab security cooperation to maintain the security of the borders of its region from illegal immigration as an existential security threat, and this is within a central framework through which we are looking for the efficacy of the proposed practical mechanisms to change the Arab world to what is better, and based on the assumption that these mechanisms are sufficient. By treating / or rather presenting it as a recipe for these security crises and dilemmas that the region suffers, including confusion in the threat of illegal immigration, it is possible to achieve a purely common Arab security path that preserves this region and protects it from the threat of existential security threats, both internal and external, especially as it has capabilities. And great human energies and enormous material capabilities.

Key words : Security cooperation; Arab world region; Regional security; Illegal immigration.

مقدمة:

أصبحت الهجرة غير الشرعية من القضايا الأمنية التي تشكل مصدر قلق أساسي ومؤرق لباحثي الدراسات الأمنية، حيث أكد علماء هذا المجال أن التهديدات الأمنية للأمن القومي لا ينبغي حصرها في الجانب العسكري فقط، وإنما الأمن يتعدى ذلك ويتضمن القطاعات غير العسكرية والفواعل من غير الدول، والأجندة الأمنية، فهذه الرؤية واحدة من نتائج محاولة توسيع أجندة الأمن، وما يتم تطبيقه على الأمن العسكري يمكن أيضا أن يستخدم في القطاعات الأخرى.

وموضوع الأمن بشكل عام حظي بقدر من الأهمية العلمية من الدراسة، والبحث والتحليل في حقل الدراسات الأمنية، ما ولد لدينا الرغبة في معرفة أهميته الكبيرة التي أولاها الباحثين على مستوى مراكز ومدارس البحث بتطرقنا لأحد مهدداته على مستوى إقليم العالم العربي بإبراز كيفية تفعيل التعاون الأمني العربي ضد الهجرة غير الشرعية-التهديد الأمني الوجودي كما يسميه باحثي هذا الحقل.واقترح آليات صيانة أمن حدوده منه؛ وعلى هذا الأساس تتمحور إشكالية الدراسة حول سؤال محوري مفاده:

ما مدى مساهمة الآليات المقترحة في تفعيل التعاون الأمني العربي بمجال مكافحة الهجرة غير الشرعية عبر حدود إقليم العالم العربي وصيانة أمنه من هذا التهديد؟

ولتحليل هذه الإشكالية تم الاعتماد على الفرضية التالية:

كلما كان التعاون الأمني العربي يتسم بآليات صيانة نابعة من بيئة الفرد العربي لحماية أمن حدود إقليمه من تهديد الهجرة غير الشرعية كلما كان فعال وذو جانب إجرائي عقلائي.

ونسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على أحد مهددات أمن الحدود العربية والمتمثل في الهجرة غير الشرعية كتهديد وجودي حقيقي يشكل خطرا على أمن الفرد/أو الإنسان العربي.
- طرح آليات لتفعيل التعاون الأمني العربي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية
- معرفة ما إذا كان بإمكان الدول العربية أن تعتمد على إستراتيجية رشيدة -براغماتية ذات طرح إجرائي تعمل وفقه على مكافحة تهديد الهجرة غير الشرعية ووضع حد له جذريا.

أهمية الدراسة: لهذه الدراسة أهمية من جانبين هما:

الأهمية العلمية:

تساهم هذه الدراسة في تقديم حلول أخرى لمشكلة الهجرة غير الشرعية من منطلق الدراسات الأمنية، فالتعمق في تطبيقها تطبيقا علميا أكاديميا وذلك بدراسة مدى قدرة هذه الآليات على صيانة أمن إقليم العالم

العربي من تهديد الهجرة غير الشرعية يمكن الخروج باستدلال علمي يقدم فوائد ناتجة عن خبرة البحوث السابقة للموضوع ورأي أكاديمي يسعى لإقناع الدول العربية باستجابة فعالة لمواجهة أخطار هذا التهديد الأمنية.

الأهمية العملية:

يكتسب موضوع هذه الدراسة معناه واقعيًا أثناء محاولة الدول العربية وأجهزتها الأمنية والعسكرية حماية أمن حدود إقليم العالم العربي وصيانته وفق آليات إجرائية تُنظّم السياسات العامة الأمنية العربية في إطارها الرسمي المشترك، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تضبط أحد التهديدات الأمنية الخطيرة المتمثل في الهجرة غير الشرعية.

وتم الاعتماد أثناء تحليلنا لهذا الموضوع على المقاربة المنهجية التالية:

- المدخل الأنطولوجي فأثناء اختيارنا لإقليم العالم العربي/المرجعية الأمنية بالنسبة للأمن فإن ذلك يعني أننا اخترنا مرجعية محددة للتحليل من خلال بحثنا عن حماية هذا الشيء أو بالأحرى كيان هذا الإقليم الذي نريد صيانة أمنه من تهديد الهجرة غير الشرعية عبر آليات تعاونية في مجال مكافحة هذا التهديد، وآليات إجرائية ضمن إستراتيجية عربية رشيدة براغماتية نابعة من بيئة المهاجر غير الشرعي العربي.

- مقترح التحليل النسقي

يمكننا هذا المقترح من تحليلنا لإقليم العالم العربي كبناء نسقي، من وجهة نظر أمنية مرتبطة بتهديد الهجرة غير الشرعية وتهديداتها له عبر حدوده، فخلال اقتراحنا لمجموعة من الآليات لصيانة أمن حدوده الجغرافية والسياسية فإننا نسعى لإحداث شبكة من التفاعلات والعلاقات بين دوله ضمن تحركات كل الوحدات/الدول العربية التي تشكل نظاما نسقيا فرعيا قائما بحد ذاته يؤثر ويتأثر ببنية الإقليم كنسق أعم وأشمل إلى تحقيق أمن قومي عربي.

ولمعالجة هذه الدراسة تم الاعتماد على المحاور التالية:

المبحث الأول: مقارنة مفاهيمية ونظرية لمصطلحات الدراسة

المبحث الثاني: آليات تفعيل التعاون الأمني العربي عبر حدودي في مجال "مكافحة الهجرة غير

الشرعية"

المبحث الثالث: نحو إقحام آليات إجرائية ضمن إستراتيجية عربية "رشيدة- براغماتية" لصيانة أمن

حدود إقليم العالم العربي من تهديد الهجرة غير الشرعية

المبحث الأول: مقارنة مفاهيمية ونظرية لمصطلحات الدراسة المطلب الأول: جيوسياسية العالم العربي

يمثل موقع العالم العربي الجغرافي والفلكي والنسبي، المفتاح الأساسي لإبراز شخصيته، فهو منطقة هامة تمثل خاصرة العالم القديم بقاراته الثلاث إفريقيا وآسيا وأوروبا، فهو يجمع بين هذه القارات الثلاث، وفي الوقت ذاته يصل بينها، وبعد اكتشاف العالم الجديد (الأمريكيات الثلاث وأستراليا) ازدادت أهميته وتبلورت وظيفته الأساسية التي صاحبته طوال العصور، ألا وهي أنه همزة وصل بين مناطق العالم جميعا.¹

فالعالم العربي يشغل مساحة شاسعة تحتل قلب المعمور من العالم، وتقع أراضيه بين خطي طول 16° غربا و 60° شرقا فيما بين الرأس الأبيض في جمهورية موريتانيا على المحيط الأطلسي، ورأس الحد المطل على خليج عمان في سلطنة عمان، عبر مسافة تقدر بنحو 6700 كم، ويمتد من الشمال من دائرة العرض 38° شمالا إلى دائرة 2° جنوب خط الاستواء عبر مسافة مقدارها نحو 4300 كم أي من الأطراف الشمالية الحدودية العراقية السورية مع تركيا إلى أقصى الجنوب في الصومال، ويستثنى من ذلك الامتداد دولة جزر القمر الواقعة في المحيط الهندي بين مدغشقر والساحل التنزاني.²

ويمكن تقسيم دول العالم العربي إلى قسمين كبيرين هما:³

أ- دول الجناح الآسيوي وتشمل:

- نطاق الهلال الخصيب: وهي تضم العراق، سوريا، لبنان، الأردن، وفلسطين.
- دول شبه الجزيرة العربية: وتشمل اليمن، والسعودية، وعمان، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والبحرين والكويت.

ب- دول الجناح الإفريقي، وتشمل:

- دول وادي النيل: وتضم مصر والسودان
- دول القرن الإفريقي: وهي جيبوتي المطلقة على مدخل البحر الأحمر جنوبا، ثم الصومال وجزر القمر.
- دول المغرب العربي: وتضم ليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا.

¹ بن غضبان فؤاد، جغرافية الوطن العربي، تم تصفح الموقع يوم: 2020/10/16.

www.books.google.dz

² المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه.

وهكذا أصبحت حدود العالم العربي واضحة المعالم في أغلب المناطق التي تمر فيها لأن أغلبها يتمشى مع العديد من الظواهر الطبيعية والبشرية مثل الأنهار والمرقعات واللغات والأديان والثقافات، إلا أن طرق ترسيم الحدود بين العالم العربي وجيرانه أتاحت الفرصة لإثارة المشكلات مع دول الجوار تارة، وفيما بينها تارة أخرى، وهي في الحقيقة، رسمت لتفرق بين الأشتاء، حدود يفرضها المنطق والواقع الجغرافي الذي يشير بكافة ترابطاته إلى وحدة هذا الإقليم.¹ فالعالم العربي مهد الحضارات القديمة كالحضارة الفرعونية في وادي النيل، والحضارة الآشورية والبابلية في بلاد الرافدين والحضارة الفينيقية في بلاد الشام والحضارة اليمنية في اليمن، ومهد الديانات السماوية الثلاثة: اليهودية، والمسيحية، والإسلام، ومفترق طرق التجارة الإقليمية والعالمية، وقاعدة للإمبراطوريات القديمة، وذو موارد طبيعية وفيرة حيث يحتوي على ثلثي احتياطات موارد النفط العالمية، ويأوي ما يقارب 309 مليون نسمة موزعين على 22 دولة عربية، ومنبع الأيديولوجيات السياسية التي عززت أهميته الجيوبوليتيكية.²

المطلب الثاني: تعريف الأمن-والأمن الإقليمي

تُعرّف دائرة المعارف البريطانية الأمن بأنه "أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء"،³ في حين أن أحدث تعريفات الأمن التي يمكن أن نأخذ بها وهي الأكثر تداولاً في الأدبيات الأمنية المتخصصة هو تعريف "باري بوزان" ومفاده "الأمن هو العمل على التحرر من التهديد".⁴ أما يعني أن المعنى الاصطلاحي للأمن هو: ذلك الظرف الضروري لنمو الحياة الاجتماعية وازدهارها وهو الشرط الأساسي لنجاح أي وجه من أوجه النشاط البشري سياسياً، اجتماعياً، اقتصادياً عسكرياً... الخ بل أنه من ألزم الضروريات لحفظ كيان الدولة وتأكيد استقلاليتها.⁵

من هذه التعاريف نستشف ملاحظتين مهمتين هما:⁶

- (1) أن بعض الباحثين قسموا الأمن إلى نوعين أو شكلين هما: الأمن السلبي والذي يعني قيام الإنسان باتقاء الشر وهو أمن الإنسان الناتج من الخوف من العدوان والظلم والفقر والجهل والمرض. أما

¹ المرجع نفسه.

² المرجع نفسه.

³ طشوش هایل عبد المولى، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، دار المنهل، الأردن، 2012، ص 18.

⁴ بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الرويبة-الجزائر، 2005، ص 13.

⁵ هایل عبد المولى طشوش، المرجع السابق، ص 18.

⁶ المرجع نفسه، ص 19.

الجانب الآخر فهو الأمن الإيجابي؛ والذي يتمثل في سعي المرء المستمر والمتواصل للحصول على حقوقه وتحسين أحواله وتأمين مستقبله وضمان كل ذلك، على أن الشكّلين متصلان اتصالاً وثيقاً، فهما وجهان لعملة واحدة، وغايتهما واحدة وهي العيش بسعادة وأمن وسلام.

(2) أن الأمن يقسم من وجهة نظر موضوعية إلى قسمين هما:

أ) الأمن العام (الشامل): ويشمل كافة فروع ومناحي الحياة مثل الأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والإعلامي والعسكري... الخ.

ب) الأمن الخاص: وهو المعنى بعلوم الأمن، ويشمل أمن الأفراد وأمن المعلومات وأمن المكان وأمن المؤتمرات... الخ.

بالنتيجة، الأمن بالمعنى الحالي لم يعد ينحصر مفهومه في المجال العسكري والقوة فقط، وإنما توسع إلى مجالات أخرى سياسية، اقتصادية، مجتمعية، بيئية بجانب تعمقي في قضايا هذه المجالات، وضمن كل المستويات ذات الفواعل المتعددة.

بناء على ذلك، يمكن التطرق لأحد مستوياته والمتمثل في الأمن الإقليمي الذي ينضوي على مضمون مركب جغرافي وسياسي في آن واحد، مضمون جغرافي بحكم اهتمامه بقضايا الأمن المتعلقة بإقليم جغرافي محدد الخصائص والعناصر، ومضمون سياسي بحكم اهتمامه بقضايا الأمن المتعلقة بهذا الإقليم من زاوية الدول أي الوحدات السياسية الاجتماعية القائمة على هذا الإقليم،¹ ويجري ذلك ضمن دائرتين:²

أ- الدائرة الداخلية المتعلقة بالدول الموجودة في نطاق إقليم معين.

ب- الدائرة الخارجية المتعلقة بالدول الموجودة خارج نطاق إقليم معين.

والأمن الإقليمي أصبح من أهم قضايا السياسة الدولية والأمن الدولي على حد سواء، من خلال التأثير والتأثر، والدور والقوة، والبناء المؤسسي، ومجمل التفاعلات المتبادلة داخل الوحدة الإقليمية، الفرعية أو الأساسية. فالأمن الإقليمي يتضمن إطار من الديناميكيات المختلفة مثل دور وعدد ونوعية القوى الفاعلة فيه، وتوجهاتها، ونوعية المنافع والتحديات المشتركة القائمة عليه.³ ومن أهم فقهاء مركبات الأمن الإقليمي نشير إلى أعمال "بوزان" و"ويفر"، ويتمتع النموذج (البوزاني والويفري) بثلاث مستويات أطرية وهي تشكل

¹ مراد علي عباس، الأمن والأمن القومي: مقاربات نظرية، ط 1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ودار الروافد الثقافية- ناشرون، بيروت-لبنان، 2017، ص 57.

² المرجع نفسه، ص 57، 58.

³ الحراشي ميلاد مفتاح، تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط: دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط، منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، كردستان- العراق، 2013، ص 15.

الأزمات في الإقليم، وطبيعة النظام الإقليمي القائم، والمجتمع الأمني في المركب الأمني، حيث مجموع القوى الإقليمية في هذا النظام دائما يتوقع سلوكها أزمات وتحديات، وتهديدات، وأن كل قوة في الإقليم تنظر إلى الأخرى على أنها، منافس إقليمي، أو قوة صديقة.¹

المطلب الثالث: أمن الحدود العربية

هو ذلك النوع من الأمن الذي يتعلق بتأثير الحدود على الأمن القومي للبلاد، ويعني بتخطيط الحدود حسب التضاريس، والحفاظ على الأمن في منطقة الحدود. والحدود هي الخط الذي يفصل إقليم الدولة عن أقاليم الدول الأخرى، والذي تمارس الدولة سيادتها ضمن نطاقه، بما يتضمنه من أرض، وسكان، وموارد، ويمثل تأمينه حماية لتلك المقدرات.²

وعادة ما تتعامل الدول مع مسألة أمن الحدود على أنها قضية أمن قومي، فالحدود هي خط الدفاع الأول عن الدولة، على نحو ما تشير إليه تعبيرات الحدود المصونة، أو الحدود الآمنة أو الخطوط الحمراء التي تتردد بنبرة حاسمة في التصريحات الرسمية، خلال حالات الطوارئ أو فترات الأزمات.³

كما يقصد بأمن الحدود "إحكام الرقابة على حدود الدولة البرية، ومياهاها الإقليمية، بمنع الدخول إليها، أو الخروج منها إلا وفق الأنظمة المعمول بها، وعبر الطرق والمسالك والموانئ والأمكنة المخصصة لذلك من قبل الحكومة".⁴ ويعد أمن الحدود ضمن أعلى أولويات السياسة الداخلية والخارجية، تحت ضمان بقاء واستمرارية كيان الإقليم، لاسيما وأن أمن حدود أي إقليم يعاني من نوعين من مصادر التهديدات هما:⁵

- النوع الأول: تهديدات ذات طبيعة أمنية؛ ترتبط بطبيعة المشكلات المثارة في مناطق الحدود، والتي يتم التعامل معها في إطار العمل اليومي لعناصر الأمن، وحرس الحدود، وخفر السواحل، كعمليات التسلل عبر الحدود، وعمليات تهريب الأسلحة، والمخدرات والبشر، والأموال، والبضائع، وهي -في النهاية- جرائم قانونية تمثل ممارسات سائدة في مناطق الحدود.
- النوع الثاني: تهديدات ذات طبيعة عسكرية؛ وترتبط بطبيعة العلاقات السياسية مع الدول المجاورة، فيما يتعلق بوجود مشكلات حدودية كامنة أو مكشوفة بين الجانبية، أو وجود صراع قائم أو محتمل.

¹ المرجع نفسه.

² إسماعيل علي سيد، الأمن القومي العربي واقعه وآفاقه في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المعاصرة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية - مصر، 2019، ص 83.

³ المرجع نفسه.

⁴ المرجع نفسه، ص 84.

⁵ المرجع نفسه، ص 84، 85.

المطلب الرابع: الهجرة غير الشرعية كتهديد أمني وجودي

الهجرة غير الشرعية في معناها العام هي التسلل عبر الحدود البرية والبحري، وإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة. وقد تكون الهجرة في أساسها قانونية وتتحوّل فيما بعد إلى غير شرعية، وهو ما يعرف بالإقامة غير الشرعية.¹ كما تعني الهجرة غير الشرعية في مضمونها الجرة السرية، وهي الاجتياز غير القانوني للحدود، دخولا أو خروجاً من التراب الوطني للدولة.²

كما تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الهجرة غير الشرعية يعرف عند الشاب بـ"الحراقة" والذي يقصد به الركود السري، الهروب والمروء بأية وسيلة غير شرعية وغير قانونية للخروج من البلاد وذلك لوضع حد للمتابعات القضائية والإدارية أو كحل وحيد للتخلص من المشاكل التي يتخبطون فيها كما تعني أيضاً المعيشة في الخارج دون وثائق قانونية.³

والهجرة غير الشرعية حسب باحثي الدراسات الأمنية بمدرسة كوينهاجن تعتبر تهديد وجودي حقيقي.⁴ ما يعني أن أثناء تحليلنا لهذا التهديد يجب التركيز على أمرين مهمين: أولاً، نحن بحاجة إلى معرفة أن "المهاجر غير الشرعي" هل يعتبر كمعتدي ينوي حقاً تدمير الكيان المرجعي "إقليم العالم العربي"، وثانياً، نحن بحاجة إلى فحص ما إذا كان أو لم يكن لدى المهاجر غير الشرعي "كمعتدي وسيلة (القدرة) على القيام بذلك".⁵

بطبيعة الحال، الهجرة غير الشرعية هنا يمكن اعتبارها "تهديداً وجودياً، أو ضرورة ملحة"، يجب محاربتها لأنها من القضايا المسببة للانفلاتات الأمنية لإقليم العالم العربي وتعرضه لكثير من المخاطر والتحديات الأمنية الهجينة كانتشار العنف والإرهاب، النزاعات الطائفية، الاتجار بالبشر، تهريب الأموال، تجارة المخدرات... الخ، لأن المهاجر غير الشرعي عندما لا تتوفر له البيئة المناسبة والمواتية للعيش في كرامة ورفاهية يلجأ لهذه الطرق غير الشرعية ويلقى فيها الملاذ لأفعاله غير الشرعية.

¹العربي زروق، ظاهرة الهجرة غير الشرعية: انعكاسات وآليات المواجهة، في، غربي محمد وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر وإستراتيجية المواجهة، ط 1، بن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 23.
²المرجع نفسه.

³المرجع نفسه.

⁴Floyd Rita, Can Securitization Theory be used in Normative Analysis? Paper prepared for the 'Politics of Securitization', Copenhagen 13-14 September 2010, p09.

⁵Ibid, p06.

المبحث الثاني: آليات تفعيل التعاون الأمني العربي عبر حدودي في مجال "مكافحة الهجرة غير الشرعية"

يعرف **التعاون الأمني** على أنه "قيام دولتين أو منطمتين أو أكثر بتقديم المساعدة لبعضهما البعض فيما يتعلق بإجراءات الوقاية من الجريمة/أو التهديد ومكافحته (1) وهذا يعني أن هذه الإجراءات قد تكون اتفاقيات مكتوبة أو اتفاقيات شفوية، أو حتى نتيجة علاقات مباشرة بين المسؤولين عن الجهات الأمنية لبلديهما، والغاية من ذلك كله تحقيق أهداف مشتركة لكل منهما، تسهم في تحقيق الأمن والسلام والاستقرار لكل الدول والمجتمعات، لاسيما أن الآثار المترتبة عن تفشي بعض الجرائم كالهجرة غير الشرعية التي لا تؤثر على دولة محددة وحسب، بل تلحق آثارها بدولة أو حتى بدول أخرى".

المطلب الأول: صياغة سياسة عامة أمنية مشتركة حول مكافحة الهجرة غير الشرعية

تعتبر **السياسة العامة الأمنية** جزء من السياسة العامة، والسياسة العامة لأية دولة هي "الأفعال التي تختارها الحكومة قاصدة خدمة الأغراض العامة"¹، وهي مرآة صادقة توضح كيف يدير النظام المشاكل اليومية للمواطن ويقترب منها.

والسياسة العامة الأمنية مرتبطة أولاً وقبل كل شيء بالأمن الذي لم يعد ينحصر مفهومه في المجال العسكري والقوة فقط، وإنما توسع إلى مجالات أخرى سياسية، اقتصادية، مجتمعية، بيئية بجانب تعمقي في قضايا هذه المجالات، وضمن كل المستويات ذات الفواعل المتعددة، الأمر الذي جعله يتوسع وي طرح مؤخرا تهديدات تشمل كل هذه الأمور.

وما يتعلق **بالجانب التخطيطي** فغالبا لا تصنع الحكومة سياسات عامة لعلاج مشكلة خاصة أو اجتماعية محدودة الأثر، وإنما تصنع السياسة العامة في محاولة لحل مشكلة عامة يتأثر بها بصورة مباشرة/أو غير مباشرة عدد كبير من أفراد المجتمع ويتطلب علاجها تدخلا حكوميا، لذلك فإن **صنع السياسة العامة الأمنية** يتطلب النجاح في إثارة اهتمام الحكومة بالحدث الطبيعي أو التصرف البشري، واعترافها بأنه خلق مشكلة أمنية عامة جديرة بالاهتمام الرسمي، وبالتالي قيامها بإدراج المشكلة في جدول أعمالها كتعبير

¹ مسعود أماني، السياسات العامة: تطور المفهوم واقترابات الدراسة، سياسات، رام اله - فلسطين: مؤسسة الأيام للإخراج والطباعة، ع8، ربيع 2009، ص 139.

عن الالتزام بمحاولة إيجاد حل لها.¹ وبالتالي، المقصود بالسياسة العامة الأمنية هو "حزمة من القرارات تتخذ لتحقيق أهداف أمنية تعود بالصالح العام على جميع الأطراف المعنية بذلك".²

وبالتالي، فالسياسة العامة الأمنية العربية المشتركة يجب أن تعبر عن عديد من المتغيرات والمحددات والمكونات والأبعاد التي في سياقها يتم معالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية من طرف الحكومات العربية وأجهزتها المعنية بذلك لتحقيق مصلحة عامة لكل أفراد المجتمع العربي. كما يجب أن تتوفر هذه السياسة العامة الأمنية العربية على مجموعة من الخصائص تتمثل في:

- يجب أن تضع السياسة العامة الأمنية العربية إطاراً قوياً للبرنامج الأمني المكافح للهجرة غير الشرعية
- يجب أن تضع هذه السياسة تفاصيل المشكلة الأمنية "الهجرة غير الشرعية" وانتشارها
- مراقبة التهديدات الناشئة للهجرة غير شرعية والتعامل معها لضمان تطور السياسة العامة الأمنية العربية والحلول التي تستند إليها
- السياسة العامة الأمنية العربية الفعالة يجب أن توفر الدليل لضمان أن جميع الأجهزة متوافقة وملتزمة بتعليمات هذه السياسة وأهدافها في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.

المطلب الثاني: إحداث توازن في القدرات العسكرية البرية والبحرية للدول العربية وهندستها في عقيدة عسكرية موحدة لمكافحة الهجرة غير الشرعية

في البداية يمكن القول، أن مفهوم القدرة هي كافة الموارد المتاحة التي تملكها الدولة (كافة مصادر القوة سواء سياسية، اجتماعية، عسكرية، اقتصادية... الخ).³ أما مفهوم القدرة العسكرية يرتبط بمدى إمكانية الدولة على توظيف قواتها المسلحة كما ونوعاً، خدمة لأهداف سياستها الخارجية، والقدرة العسكرية للدولة قد تكون لأغراض الدفاع أو الهجوم أو الاثنين معاً، فضلاً عن ذلك قد تستخدم مباشرة فتنتج مفعولاً محدداً، أو لا

¹ المرجع نفسه، ص 164.

² زياني صالح، حجيج آمال، السياسة العامة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي والمشروع الأمني الطموح، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع1، سبتمبر 2011، ص75.

³ العبوسي علوان حسون علوان، القدرات والأدوار الإستراتيجية لسلح الجو العراقي في الفترة 1931-2003، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2014، ص 32.

تستخدم لكنها قد تؤدي إلى هذا المفعول نفسه، ولأهمية وظائفها في الحرب والسلام، تعد من أبرز المتغيرات المؤثرة في الحركة السياسية الخارجية للدول كافة.¹

والقوة العسكرية وحدها غير كافية ما لم تدعم سياسيا، إذ تعمل المؤسسات السياسية دوماً على دعم السياسة دوماً على دعم سياسة الدولة العسكرية لاسيما قناعتها بجدوى الإنفاق العسكري، وإن النقص في دور هذه المؤسسات السياسية ربما يزيد من حجم وتكاليف المجهودات العسكرية المطلوبة ويجعل النتائج القصوى للأعمال العسكرية غير مؤكدة عندما لا تتناسب مع التكاليف، وتأسيساً على ذلك لجأت الدول منذ القدم إلى بناء جيشها وتعزيز قدراتها العسكرية.² لذلك على الدول العربية إحداث توازن في قدراتها العسكرية البرية والبحرية وذلك كما يلي:³

- توفير القيادات العسكرية المدربة والمحترفة لقيادة القوات البرية، فمحاربة الهجرة غير الشرعية تحتاج لقيادات ميدانية تحمي الحدود من تنظيمات الهجرة غير الشرعية على الحدود، وتحتاج هذه القيادات درجة عالية من العلم والخبرة والاحتراف، فهذه القيادات الميدانية ليست مجرد شخص القائد، بل إنها عبارة عن مجموعة من الأشخاص يعمل كل منهم ضمن جهاز بالغ التعقيد هو بمثابة المخ في جسم الإنسان (إقليم العالم العربي).
- إحداث توازن تنظيمي في القوات البرية للدول العربية، فالوحدات المعاونة والوحدات الإدارية هي التي تجعل الوحدات المقاتلة قادرة على الاستمرار في حماية الحدود وتأمينها من دخول المهاجرين غير الشرعيين من البلدان المجاورة ومغادرتهم عبر البلدان العربية إلى الدول الأوربية، ومنع كذلك المهاجرين العرب غير الشرعيين من هروبهم وتسليمهم.
- توفر خفة الحركة لدى الكثير من الوحدات والتشكيلات لمراقبة الحدود براً ومحاولة منع المهاجرين غير الشرعيين، فقدرتهم على التقدم عبر الأراضي المفتوحة بخفة، دون أن تنقيد بالطرق تجعلهم يؤديون مهامهم على أحسن وجه في حماية وصيانة أمن الحدود.
- بما أن العالم العربي يقف في الترتيب الأول بالنسبة لجميع دول العالم من حيث طول سواحلها واتصالها ببعضها البعض، فيجب على دوله أن تمتلك أساطيل بحرية قوية، تتناسب مع قواتها

¹ الجحيشي فراس محمد أحمد، التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2015، ص 48.

² المرجع نفسه. ص ص. 48، 49.

³ الشاذلي سعد الدين، الخيار العسكري العربي 1984-1993، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص ص. 238، 247.

البرية، فالدفاع الساحلي يحتاج إلى أربعة عناصر للكشف عن الهجرة غير الشرعية وهي: نظم الإنذار، البحرية، النظام الإلكتروني القوي، القيادة.

كل هذه النقاط التي تم التطرق لها يجب أن يتم هندستها في عقيدة عسكرية "برية وبحرية" موحدة لمكافحة الهجرة غير الشرعية، والتي تترجمها: كافة الأفكار والمفاهيم والآراء والتعاليم التي تخص الجانب العسكري العربي وفن حربه على الهجرة غير الشرعية والتي تطبقها كافة تلك الأجهزة التي تم ذكرها أعلاه باستمرار على شكل أساليب وتعاليم وفنون المناورة النظرية لتأمين المستوى المطلوب من هذه القوات أي إعدادها وتدريبها وجعلها قادرة على مجابهة ظروف وأخطار هذا النوع من التهديد الأمني وتحقيق النصر برا وبحرا عند التصدي له.¹

المطلب الثالث: دعم الأنشطة التقنية للوكالات الأمنية العربية بإصلاح القطاع الأمني

بحكم زيادة حجم التأثيرات الأمنية المجالية للهجرة غير الشرعية يجب أن تلعب "الوكالات الأمنية" دورا مهما وفعالا في صيانة أمن حدود إقليم العالم العربي، لأنه حسب 'ديدي بيغو' "محترفي الأمن" سابقا كانت هذه الوكالات الأمنية الدرك الوطني، الجمارك، حراس الحدود، وكالات الهجرة... لا تلقى اهتماما، لكن الآن هي في قلب ومركز الاهتمامات الأمنية المرتبطة بمحاربة قضية الهجرة غير الشرعية ومختلف الظواهر العابرة للحدود، ذلك أن المردودية الإنتاجية لهذه المؤسسات الأمنية تظهر اليوم أكثر مواكبة لمواجهة التهديدات والمخاطر الأمنية.² وهذه الوكالات الأمنية التي تمارس أنشطة تقنية يجب أن ترتبط بإصلاح القطاع الأمني وتكون بذلك مرتبطة حسب 'بيغو' بأربعة عناصر أساسية:³

- الميدان الاجتماعي العربي لمحترفي الأمن ك مجال لقوتهم أو ك مجال 'مغناطيسي' في إطار تناسق المهام والمصالح بين مختلف الوكالات الأمنية العربية.
- تحديد صورة التفاعل الأمني بين كل الوكالات الأمنية العربية بفعل التطورات التكنولوجية وتصديها لهذه الاختراقات بسبب العولمة.
- حماية سيادة الدول العربية وفرض السيطرة الكاملة من طرف هذه الوكالات الأمنية على الحدود المجالية لإقليم العالم العربي من تهديدات الهجرة غير الشرعية محليا ووطنيا وإقليميا وعالميا.

¹ علوان حسون علوان العبوسي، المرجع السابق، ص 31.

² توازي إلياس، الأمن والهجرة: دراسة في السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية: الإستراتيجية والمستقبلات، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2012/2013، ص 148.

³ المرجع نفسه.

- التفاعل الأمني العام-الخاص في إطار السياسات الأمنية العامة من خلال الأفراد، الجماعات، المؤسسات الخاصة، وهذه الوكالات التي تؤثر في هذه العملية.

وإصلاح قطاع الأمن العربي الذي يشمل الممارسات الأمنية على المستوى الإقليمي العربي وقدرات مؤسسات العدالة والأمن في الدول العربية (الشرطة، الدرك، حراس حدود...) يعد بمثابة دعامة مركزية لعمليات بناء أمن الإقليم، وتقوية مؤسساته المركزية لتحسين فعالية الاستجابة السريعة لتداعيات عدم استقرار إقليم العالم العربي وجملة تهديدات الهجرة غير الشرعية العابرة للحدود، وبالتالي توفر هذه المؤسسات على القدرة على أداء الوظائف الأساسية لإقليم العالم العربي في مجالات الأمن، وتوفير الموارد البشرية والموازنات المتاحة وهذا يتم عبر فهم الواقع المحلي بعيداً عن مظاهر الأمن الغربي.¹

المطلب الرابع: تسيير وإدارة "الحدود الإقليمية" عبر التعاون الأمني العربي واستبعاد التدخلات الخارجية

من أجل انجاز النشاطات الخاصة بإدارة وتسيير حدود إقليم العالم العربي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية وضمان حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات والتجارة الواردة والصادرة من دول الإقليم ومحيطه الخارجي، لا بد من أن يكون بدعم التعاون وتبادل المعلومات بشكل سريع بين شرطة الحدود العربية ونظرائهم في البلدان المجاورة دون الرضوخ لتدخلات هذه الأخيرة والشروط التي تخدم سياساتها، وإنما يتم عبر التدريب وورش العمل والتوعية لضباط أمن البحرية والحدود وموظفي الجمارك وموظفي أمن الطيران والمطارات، واجتماعات الإنذار المبكر مع دوائر الحدود والمسؤولين المحليين والمقيمين، وتقديم المشورة الفنية والمساعدة لمنع هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين من مغادرة أرض الوطن، وهذا لنحصل على أفضل الممارسات لإدارة أمن الحدود العربية.

المبحث الثالث: نحو إقحام آليات إجرائية ضمن إستراتيجية عربية "رشيدة- براغماتية" لصيانة أمن حدود إقليم العالم العربي من تهديد الهجرة غير الشرعية

لصيانة أمن حدود إقليم العالم العربي من الهجرة غير الشرعية كتهديد أمني بعد خطوة تفعيل التعاون الأمني العربي ضمن عمل مشترك وفق الآليات المذكورة أعلاه لا بد أن يقابل هذا الجانب التخطيطي الجانب العملي التنفيذي ضمن آليات عربية محضة تنفذ على أرض الواقع. وهذه الآليات تكون إجرائية وفق إستراتيجية عربية "رشيدة- براغماتية" وهي بذلك متمثلة فيما يلي:

¹ إدري صفية، آليات صيانة الأمن الإنساني: بين مسؤولية الدولة وتمكين الفواعل غير الدولانية-منطقة الساحل الإفريقي نموذجاً، مذكرة دكتوراه في العلاقات الدولية غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2018/2019، ص 261.

المطلب الأول: الاعتماد على الخبراء العرب المتخصصين في الشؤون الأمنية بأبعاد متعددة ضمن إطار "المجموعات المعرفية"

تعتبر المجموعات المعرفية/أو الاستمولوجية-كما يسميها البعض- مجموعة من الخبراء والمتخصصين يمتلكون سلطة وسمعة قوية للتأثير في مجال تخصصهم بفضل انجازاتهم التقنية والعلمية، مما يجعل وجهات نظرهم في قضايا معينة تحظى بالمصداقية لدى كل الأوساط، فهم بارعون في ربط نتائج معينة بمقدمات محددة، ويعود الفضل في طرح هذا المصطلح لـ"هاس" عام 1997.¹ ويمكن أن نأخذ بعين الاعتبار هذا؛ بحيث يكون هناك إجماع بين المتخصصين في المجال الأمني على الاستراتيجيات المناسبة (أو طرق وضع استراتيجيات) للتعامل مع الهجرة غير الشرعية كظاهرة عابرة للحدود تؤثر على إقليم العالم العربي. وذلك من خلال مأسسة هذه المجموعات في مراكز البحوث التي تعنى بمؤسسات بحثية دورها الرئيس هو إنتاج الأبحاث والدراسات في مجالات متعددة، بما يخدم السياسات العامة للدول العربية وتقديم رؤى مستقبلية تهم الفرد والمجتمع وصانعي القرار العرب.

لأن التعاون المعرفي في مجال معين يؤدي إلى خلق مجالات أخرى لهذا التعاون، فبداية التعاون في مجال الأمن يجب أن يكون ناتجا أساسا عن الشعور بالحاجة المعرفية لمكافحة الهجرة غير الشرعية عبر حدود الدول العربية، وهذا التعاون يؤدي إلى خلق حاجات معرفية جديدة، وبالتالي التعاون في مجالات أخرى كالاجتماعية والاقتصادية... الخ.² كما تركز الفكرة على عملية الاتصال بين المجموعات المعرفية في كل التخصصات المختلفة كأساس لقيام عملية المأسسة، وبالتالي الوصول إلى تحقيق ما سماه "كارل دوتش" مجتمع أمن Security community.³

هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعتبر كمؤسسات غير حكومية أو منظمات غير ربحية، تكون لهذه المنظمات بنية مؤسسية دائمة تؤدي وظيفة الإشراف الطوعي على توزيع هذه الأبحاث، وتضع خارطة طريق تقود إلى زيادة درجة وضوح العلاقة بين الحاكم والمحكوم التي تساعد على الوصول لتحقيق هدف تحسين صورة الفرد العربي وإعادة الثقة في أهميته وقيمه ليتخطى بذلك عن أحد الطرق غير قانونية وغير الشرعية ألا وهي الهجرة غير الشرعية.

¹J.M.Goldgeier and P.E. Tetlock, Psychology and International Relation Theory, **Annual Review Political Science**, Issue: 4, 2001, p81.

²Léon Lindberg, **The Political Dynamics of European Economic Integration**, Stanford: Stanford University Press, 1963, p10.

³ كمال محمد مصطفى و نهرا فؤاد، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية-الأوروبية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أوت 2001، ص 19.

المطلب الثاني: ضرورة تلبية الحاجات الأساسية للأفراد المهاجرين غير الشرعيين العرب (مقاربة الأمن البشري - العربي)¹

موازاة مع مقاربة الأمن التقليدي فقد وُضعت مجموعة من الأعمال، غالبا ما هي مرتبطة بمجال دراسات التنمية، تشير إلى تصور "الحاجات المشتركة"، وهو أمر ضروري للحفاظ على الأمن "البشري" والعالمي-الموسع.² وتكمن جذور هذه المقاربة في تصور جديد للأمن باعتباره حماية المجتمعات والأفراد وحتى الاحتياجات الأساسية-الغذاء، والإسكان، والتعليم، والصحة، العمل وما إلى ذلك - ليس فقط حماية الدولة وأراضيها ومصالحها، فلا بد من دمج هذه الأمور في تصور الأمن، لأن هذه المقاربة تحل المشاكل على المستوى العملي، فبمجرد السماح بتوسيع شبه محدود في مجال الدراسات الأمنية لكل قضية يمكن أن تؤثر على الأفراد ونوعية حياتهم، العملية التي من خلالها الدول تعطي الأولوية لقضايا الأمن، والتي يمكن بالتالي أن تصبح أكثر تعقيدا.³

فالأمن البشري-العربي مرتبط بالإنسان العربي نفسه فهو "من يملك مفاتيح النجاح والبناء، وهو أيضا من يتحكم في آليات الفشل والتهديم، وبالتالي فإن أي تطلع جاد لمستقبل مزدهر وعهد مشرق لن يمر إلا من عتبة الإنسان، فما كان على الدول أن تعيد بناء الإنسان العربي مثلما تعيد تشييد وتخطيط أي مشروع آخر".⁴

وبالتالي الهوية القومية العربية تحتاج إلى أي عنصر بشري مؤهل تتوفر فيه كل مواصفات المسؤولية،⁵ وبحكم الطبيعة الإنسانية لهذه المجتمعات ومصالحها المشتركة لا تستطيع أن تعيش بشكل فردي وانعزالي مهما حاولت وبذلت جهدا لذلك، لذا فإنها تحتاج لإقامة علاقات وتبادلات مع بعضها البعض.⁶

¹Aline Leboeuf, Emma Broughton, Securitization of Health and Environmental Issues: Process and Effects, **Healthand Environment**, Institut Français des Relations Internationales (Ifri)-Bruxelles, May 2008, p07.

²Ibidem.

³Ibidem.

⁴أعياشي عادل، مشروع نهضة، تم تصفح الموقع يوم: 2020/10/13.

<https://blogs.aljazeera.net/blogs/2018/4/24>

⁵ المرجع نفسه.

⁶ الفطيسي محمد بن سعيد، مبدأ التبادلية في العلاقات الدولية وتأثيره على مستقبل السياسات الأمنية والشؤون العسكرية، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، ع 18، ماي 2018، ص 17.

بالنتيجة، هذه النقطة تجعل السياسات العامة الأمنية لمعالجة قضية الهجرة غير الشرعية ذات أجندة أمنية تركز على الفرد/الإنسان العربي كمرجعية لتحقيق الأمن بشكل انتشاري وتوافقي وتكاملي لأن أمن الفرد والمجتمع من أمن الدولة، وأمن الدولة من أمن الدول المتاخمة إقليمياً.

المطلب الثالث: تصميم سياسات عامة أمنية محلية في كل دولة عربية تساهم في بلورة نقاش فعال حول "حل قضية الهجرة غير الشرعية"

لابد من أسلوب محدد أثناء تصميم سياسات عامة أمنية يحدد "نمط الأعمال التي يتخذها المجتمع أو المجتمعات جماعياً أو عن طريق ممثلي هذا المجتمع لمعالجة مشكلة عامة لكافة أفراد المجتمع أو لفئة محدودة منه"،¹ ونحن في هذه النقطة نريد الثلاثة معاً: ممثلي هذا المجتمع وهم دوماً القيادة، الفئة المحدودة والمتمثلة في المجتمع المحلي، وكافة أفراد المجتمع الذين يمثلون بطبيعة الحال دولة برمتها، وذلك لمعالجة قضية الهجرة غير الشرعية وتقادي مخاطرها الأمنية مستقبلاً، ويمكن أن نأخذ النقاط التالية كإطار عام لذلك:

أ- إعادة صياغة العلاقات الثنائية على كل مستوى وطني للدولة العربية الواحدة: الوطنية-المحلية، المحلية-المجتمع (قيادة جيدة+إنشاء مشروع مجتمعي يمهّد للديمقراطية التي تراعي خصوصية المجتمع ويفعل الشراكة المجتمعية)

ب- تبني سياسة الإصلاح كلما اقتضى الأمر ذلك-زمكانياً-وربطها بالتنمية الديمقراطية(بفهم الوسط الاجتماعي والثقافي لأي مجتمع عربي+ تنمية الحركات الديمقراطية كالمجتمع المدني)
ت- تعزيز التنمية المؤسسية في كل دولة عربية بالتركيز على إعادة الهيكلة وفق أسلوب الإدارة العامة الجديدة والمتجددة

ث- التنسيق بين البرامج المحلية والبرامج الوطنية لكل دولة عربية
ثم ننتقل للتنسيق على المستوى الإقليمي ويمكن أن يظهر جلياً كما يلي:
يتحدد محتوى الأجندة الأمنية المحددة للسياسات الأمنية الإقليمية بدورها بأجندة أمنية تخص كل دولة[فاعل]، ويبدو بوضوح تام في مستوى الأمن الأفقي[قضايا أمنية معينة كقضية أمن الحدود هنا]، ومستوى الأمن العمودي[تهديدات معينة الهجرة غير الشرعية كتهديد]، وهذا ما يؤكد أكثر فكرة التفسير

¹ زباني صالح، حبيب آمال، المرجع السابق، ص 75.

الإقليمي المتعدد Multi-Regional لسياسة إقليمية ما.¹ وتتضح آليات تشكل مقومات أمن الحدود الإقليمي وديناميكيته، وأوصافه، وعلاقاته المشتركة والمتبادلة، من خلال تأثيراته المختلفة، في أقاليم العالم، واستئناسا بفكرة مركبات الأمن الإقليمية في عالم الصراع والتعاون الذي يدور اليوم، ينبغي أن تكون هناك آليات تعاون وتنسيق تطبق في الإقليم الأمني وبين أطرافه [فواعله=دوله]، من خلال ما يتم تقديمه من مبادرات ومشاريع واجتماعات على مستوى القمة أو الخبراء والذي يعني توفر الإطار Framework لتلك العمليات،² (إنشاء هيئة أمنية عربية مشتركة مُفعَّلة عمليا وليست هيكلًا مؤسسيا فقط).

أين يمكن لهذا الطرح أن يسفر على أمرين مهمين هما:³

1- خلق مركب الأمن الإقليمي Regional security complexes وأطره: لأن تبني هذا الإطار Framework يخلق استقرار أكثر وتوازن للبيئات الأمنية العربية المختلفة، ومن ثم يتحقق الأمن الإقليمي العربي في إطار التعاون وتوجهاته الثنائية للقوى العربية الإقليمية.

2- خلق أمن إقليمي يرتبط بمسارات التعاون العربي الجماعي والمؤسسي أكثر نفعية منها في مسارات التعاون الثنائي لتحقيق عقلانية الولاء والوفاء والاستقرار لمنظومة الأمن العربي الإقليمية.

لكن مقابل ذلك، وفي ظل غياب أجندة أمنية لطرف ما تجاه إقليمه، فإن الأجندة الأمنية للسياسة العامة الإقليمية أيا كانت تصبح في يد الطرف الثاني-المسيطر ويعد المكوّن الأساسي لأجندة السياسة العامة الإقليمية بما يحمله من مشاريع أمنية في إطار التكامل أو الشراكات على سبيل المثال.⁴ بحيث إذا نظرنا إلى العالم العربي من منظور نظرية الأمن، يبدو -ضمنيا- أن المشروع- شرع في تنفيذ سياسات توسيع وتعميق بخطوات واسعة لكن لم تكلل بالنجاح، لذلك يجب أن يسعى لخلق منطقة آمنة يتم فيها نشر قيم الديمقراطية العربية في محيطه.⁵ ومع ذلك، فإن سياسات التعميق والتوسيع هذه تمثل حركية بناء فوق وطنية، فهي تمثل أيضا تأكيدا على المشاعر الوطنية وبنية مجتمع الرفاه داخل الدول القومية-العربية

¹ زياني صالح، حجاج آمال، السياسة الأمنية في المتوسط بين وحدة المضامين وتعددتها، شؤون الأوسط، لبنان: مركز الدراسات الإستراتيجية، ع 136، صيف، 2010، ص 143.

² الحراثي ميلاد مفتاح، المرجع السابق، ص 16.

³ المرجع نفسه، ص 09.

⁴ زياني صالح، حجاج آمال، "السياسة الأمنية في المتوسط بين وحدة المضامين وتعددتها"، المرجع السابق، ص 143.

⁵ حمشي محمد، مترجما، أمنة الهجرة في أوروبا عقبة في وجه القيم الأوروبية، تم تصفح الموقع يوم: 2020/10/20.

https://www.google.dz/?gws_rd=cr,ssl&ei=zqRZWO3uBYb1UujRp

وبالتالي، نشر القيم الجماعية.¹ الذي ينتج التفاعل فوق الوطني [= عبر الوطني بين الدول العربية + مجتمع الأمن الإقليمي العربي].

المطلب الرابع: إنشاء مجتمع مدني عربي إقليمي لحل قضية الهجرة غير شرعية

لوضع حد لهذه الهجرة ومخاطرها يجب أن تتمدد الدول العربية عبر حدودها، أي: التحول نحو ما يطلق عليه -أحيانا- تعبى "المجتمع المدني الإقليمي"، ذلك التحول الناشئ عن نمو ظاهرة الجماعات المدنية ذات الصلة الإقليمية، وهي (الجماعات) التي تضم عضويتها أعضاء من مدنات عربية مختلفة، وتعمل في خدمة قضايا عامة متعددة الأطراف، أو عالمية الاتساع، وهي -بحكم تكوينها وأهدافها- لا تتجاوز حدود الدول، فقط بل تؤثر في سياساتها² لأن المجتمع المدني يعتبر بمثابة فضاء أو حقل لنشاط أولئك الذين يقومون بالدفاع عن قيم مدنية في الساحة، ويشمل الجمعيات والروابط والنقابات والهيئات المهنية والمجالس النيابية والمننديات الفكرية والشبكات الاتصالية والهيئات الدينية، ونشاطاته على أي مستوى، له جمهور عام مؤمن بقيمه.

فالمجتمع المدني إذا ما تم اعتماده من قبل الدول العربية سيؤسس من أجل المشاركة في الشأن العام، من خلال مبادرات حرة مستقلة، سواء على النطاق المحلي المحدود أو الوطني أو الإقليمي، وبالتالي، فهي من حيث المبدأ تعبير عن إرادة المجتمع والمواطنين.³ وهذه المنظمات أثبتت في كثير من الأحيان أنها قوة اجتماعية ذات أثر من خلال رسالتها المتمثلة في نشر مبادئ متنوعة كحقوق الإنسان، والدفاع عن الضحايا والمظلومين، العمل في مجال التنمية والتخفيف من حدة الفقر، وبين هذا وذاك يجب أن تكون منظمات معينة بتقديم الخدمات والعون الإنساني،⁴ للمهاجر العربي غير الشرعي تجعله يتغاضى عن مثل هذه الأساليب غير القانونية والتوجه بالتفكير ايجابيا في بناء نهضة أمنية إنسانية بكل أبعادها تخدم العالم العربي.

المطلب الخامس: نحو إقامة هيكل تمويلي-عربي من أجل الاستقرار الاقتصادي

إن ما تم التطرق إليه يستدعي استحضار الجانب التمويلي للمشاريع الاقتصادية وتخصيص لذلك ميزانيات ضخمة بهدف حماية المهاجر واستعباده عن الطرق غير الشرعية وتأمين حياة الإنسان العربي،

¹ المرجع نفسه.

² معلوم حسين، المناخ العالمي الجديد والاهتزاز في "حواجز" الدولة: إشكاليات وتداعيات، دار ناشري للنشر الالكتروني، جويلية 2005، ص 9.

³ يسري مصطفى، المنظمات غير الحكومية، ط 2، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة- مصر، 2007، ص 13.

⁴ المرجع نفسه، ص ص 13، 14.

فضبط حركات الهجرة غير الشرعية عبر الحدود العربية لابد من تكريس سياسة تمويلية عربية مشتركة، بحيث يحتاج الفرد العربي الذي يلجأ لهذه الطريقة غير القانونية إلى "عالم عربي تسوده أنشطة القطاع الثالث، أي قطاع الخدمات بكافة أشكاله وسماته".

لذلك، فالمطلوب هو إعادة التركيز على مساهمات مالية متفق عليها لخطط الهجرة غير الشرعية بدلا من استمرار المعونات المستندة إلى البرامج، وعلى أساس ذلك، تحتاج البلدان العربية إلى تكييف نظم التمويل لديها بصفة مستمرة من أجل جمع أموال كافية لتنظيم الأجهزة المكافحة للهجرة غير الشرعية.¹ وهذا بدوره يحيلنا للقول بأن المشاريع التي تخص هذا التهديد يجب أن يراعى فيها جانب التمويل العقلاني وذلك بموجب الوظيفة العامة للدولة كفاعل رسمي ومشاركة الفواعل غير الرسمية في ذلك، والمتمثلة في صورتين: (1) وضع القوانين واللوائح التنظيمية لمكافحة مهددات الهجرة غير الشرعية لمحاربتها، (2) استخدام الحكومات لسلطتها في وضع السياسات الاقتصادية ومنها فرض الضريبة الصارمة كأداة تمويلية حديثة على كل من يمارس نشاطات الهجرة غير الشرعية يلحق بها أضرارا بأمن الحدود العربية والأمن الإنساني العربي.² وقضية الهجرة غير الشرعية حسب Rita Floyd يجب أن توضع ضمن أولويات الدراسات الأمنية وتحظى بالشرعية الموضوعية من طرف الدولة أثناء معالجتها لأنها تُفْضِي إلى رفاهية الإنسان؛ ويستند هذا على ما يسميه Raz مبدأ الإنسانية، لأن "التفسير والتبرير للخير أو الشر حسب هذا المبدأ في نهاية المطاف يستمد مساهمته، الفعلية أو المحتملة، من حياة الإنسان ونوعيتها".³

المطلب السادس: التزام وسائل الإعلام العربية بأداء الدور الإيجابي لخدمة الجانب الإنساني-الاتصالي للأمن العربي

يبحث المهاجرون غير الشرعيون عن "ملاذ آمن"، أو ما يسمى أحيانا "منطقة آمنة"، وهي منطقة في بلاد أصلية يكون فيها هؤلاء في مأمن من الحرب أو الاضطهاد، وتكون هي بديلا من أي ملجأ،⁴ فهو يعني حسب المتنازعين إبقاؤهم ضمن أراضي بلادهم وتأكيد حقهم في البقاء في هذه الأراضي وضمان سلامتهم

¹ منظمة الصحة العالمية، التقرير الخاص بالصحة في العالم: تمويل النظم الصحية السبيل إلى التغطية الشاملة، 2010، ص 46.

² زيد المال صافية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، رسالة دكتوراه العلوم في القانون الدولي، قسم الحقوق، جامعة تيزي وزو، 2013.

³ Rita Floyd, op cit., p09.

⁴ غريفيثس مارتين و أوكالاها تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ط1، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص 398.

حيث يكونون، ومقاومة التطهير العرقي،¹ الأمر الذي يضطرهم إلى الانضمام للتنظيمات الإرهابية، وتجارة المخدرات، وتهريب الأموال... الخ.

لذلك، تعتبر وسائل الإعلام في أي مستوى من المستويات قنوات مركزية لعمليات التقييم العام المستمرة حول أنشطة الحكومة وغيرها من المؤسسات بالنسبة للمستوى المحلي والوطني، والحكومات وغيرها من التشكيلات المجتمعية الأخرى بالنسبة للمستوى الإقليمي والدولي والعالمي. وقيام وسائل الإعلام بدورها الفعال يتطلب أن تكون بعيدة ومستقلة عن أي سلطة، فبقدر استقلال وسائل الإعلام أيا كانت وفي أي مستوى، وتمثيلاً لأي قضية؛ يأتي تمثيلها للجماهير، وتوفر له المعرفة، وتدافع عن المصالح العامة في المجتمع، وتحدد الأولويات طبقاً لاهتمامات الجمهور.

وعلى أساس ذلك، فإن وسائل الإعلام يجب أن تتعامل مع قضية الهجرة غير الشرعية قبل كل شيء كـ"حركة إنسانية متعثرة" تحمل في طياتها الكثير من الآلام والأحزان، مما يقتضي ضرورة عدم إغفال الطابع الإنساني في التعامل معها.²

بحيث يتم هذا الإيواء عبر المقاربة النفسية التي تعتمد في تحقيق ذلك على تخفيف التناقضات والآلام على المهاجرين غير الشرعيين، وعلى بناء إطار سيكولوجي بإثارتها للبناء الاجتماعي والتفاعل الرمزي بالابتعاد عن المنبهات والاستفزات السلبية، وإنما استحضار البنى التي تتشكل من خلال الانضمام مع الآخرين والتفاعل معهم، من المعتقدات، القيم، التجارب التاريخية الإيجابية، تصورات الهوية... الخ، التي تشكل مجتمعة الوعي الإدراكي الجماعي للمهاجر غير الشرعي حتى يتسنى بناء هويته.

وهذا كله يهدف إلى تحقيق الأمن العربي من خلال الإعلام؛ ذلك الأمن الذي يتصدى لمواجهة الهجرة غير الشرعية والتطرف والإرهاب وغيرها من تهديدات ذات طبيعة أمنية التي تم ذكرها آنفاً؛ عبر وسائل الإعلام الجديدة، وذلك بسبب غياب القوانين، والتشريعات، ومواثيق الشرف المهنية، التي تضبط الأداء الإعلامي في ظل الإعلام الجديد والتخبط اللا متناهي من الإشاعات والأخبار، وغياب المصادقية والموضوعية في نقل المحتوى الإعلامي. والإعلام بهذه الكيفية يركز على الانفتاح والتعايش مع الآخرين، كما ويشير في الوقت ذاته إلى الحفاظ على الهوية الحضارية، والتصدي لمحاولات الغزو والتغريب، ومسح

¹ المرجع نفسه، ص 399.

² فوكة سفيان، الهجرة غير الشرعية في المنطقة العربية بين إفرازات العولمة وفشل الدولة الوطنية، في، غربي محمد وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر وإستراتيجية المواجهة، المرجع السابق، ص. 128.

الهوية الثقافية أو ذوبانها، وتقديم الإعلام البديل الهادف القادر على المنافسة، والخروج عن دائرة سلطة المافيا الإعلامية.¹

وبذلك نكون قد حققنا إستراتيجية عربية "رشيدة- براغماتية"؛ تعمل على ترشيد السياسة العامة الأمنية العربية، وبناءها على منظومة من القيم الكلية والمعايير الأخلاقية لتطوير الحياة الاجتماعية في المجتمع وتحقيق النماء البشري والتكافل الاجتماعي.² وحماية الأمن القومي العربي وفقا لممارسات نفعية- عملية تتعلق بميادين ثلاث أساسية:

(1) تأمين الحدود القومية العربية عبر الدفاع القومي العربي المشترك

(2) مكافحة الهجرة غير الشرعية عبر الحدود العربية

(3) تأمين التماسك العربي وتحقيق السلم الاجتماعي

الخاتمة:

من خلال ما تم التطرق له في هذه الدراسة، يمكن أن نخلص إلى نتائج عدة وهي كما يلي:

- أن الدول العربية تطمح إلى التعاون الأمني المشترك في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية،

لكن حسب ما تطرقنا له في هذا المقال يجب عليها أن تتبنى آليات إجرائية تحمل قدرة العقلانية والنفعية على الاستمرار والبقاء، لأن إقليم العالم العربي بأمس الحاجة إلى أن نحمي حدوده الجغرافية والسياسية ونصونه من مختلف التهديدات الأمنية والتي من بينها الهجرة غير الشرعية.

- وهذا كله يتحقق من خلال رؤيتنا له كمركب واحد والأمل في الحفاظ على كرامة كل إنسان عربي، لأنه صراحة لو تم إدماج أي إنسان عربي وجعله لا يعاني من حقوق مهضومة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا بالمشاركة في التنمية الوطنية لأية دولة عربية لما لجأ للهجرة غير الشرعية أو التهريب أو تجارة المخدرات... وغيرها كثير.

- بالإضافة إلى ذلك فالتعاون الأمني العربي المشترك يعتبر تمهيدا فعليا للتكامل الاقتصادي على مستوى دول العالم العربي والتدبير الرشيد للأمور والشؤون السياسية الداخلية والخارجية التي تخص أمنها الشامل.

وكتوصية، أوصي بها على وجه الخصوص الدراسات والأبحاث الأمنية العربية أن تهتم بالاجتهاد على البحث عن أسباب ومصادر هذه القضية لحلها وإدارتها، وتقديم التنبؤات بشأنها، مع عدم إغفال النهج

¹ إسماعيل علي سيد، المرجع السابق، ص.85.

² المرجع نفسه، ص 20.

الإسلامي وما ينطوي عليه من أسس متينة وضوابط سليمة كفيلة بمعالجة (تقديم الوصفة) لما يعانيه إقليم العالم العربي من أزمات ومآزق أمنية.

قائمة المصادر والمراجع:

1. إسماعيل علي سيد، الأمن القومي العربي واقعه وآفاقه في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المعاصرة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية - مصر، 2019.
2. بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الرويبة-الجزائر، 2005.
3. الجحيشي فراس محمد أحمد، التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2015.
4. الشاذلي سعد الدين، الخيار العسكري العربي 1984-1993، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
5. طشطوش هايل عبد المولى، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، دار المنهل، الأردن، 2012.
6. العبوسي علوان حسون علوان، القدرات والأدوار الإستراتيجية لسلح الجو العراقي في الفترة 1931-2003، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2014.
7. العربي زروق، ظاهرة الهجرة غير الشرعية: انعكاسات وآليات المواجهة، في، غربي محمد وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر وإستراتيجية المواجهة، ط 1، بن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
8. غريفييتش مارتين و أوكالاهان تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ط 1، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2008.
9. كمال محمد مصطفى و نهرا فؤاد، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية-الأوروبية، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أوت 2001.
10. مراد علي عباس، الأمن والأمن القومي: مقاربات نظرية، ط 1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ودار الروافد الثقافية- ناشرون، بيروت-لبنان، 2017.
11. يسري مصطفى، المنظمات غير الحكومية، ط 2، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة-مصر، 2007.

12. معلوم حسين، المناخ العالمي الجديد والاهتزاز في "حواجز" الدولة: إشكاليات وتداعيات، دار ناشري للنشر الالكتروني، جويلية 2005.
13. إدري صفية، آليات صيانة الأمن الإنساني: بين مسؤولية الدولة وتمكين الفواعل غير الدولاتية- منطقة الساحل الإفريقي نموذجا، مذكرة دكتوراه في العلاقات الدولية غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2018/2019.
14. توازي إلياس، الأمن والهجرة: دراسة في السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية: الإستراتيجية والمستقبلات، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2012/2013.
15. زيد المال صافية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، رسالة دكتوراه العلوم في القانون الدولي، قسم الحقوق، جامعة تيزي وزو، 2013.
16. الحراشي ميلاد مفتاح، تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط: دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط، منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، كردستان- العراق، 2013.
17. زيان صالح، حجيج آمال، السياسة الأمنية في المتوسط بين وحدة المضامين وتعددتها، شؤون الأوسط، لبنان: مركز الدراسات الإستراتيجية، ع 136، صيف، 2010.
18. زيان صالح، حجيج آمال، السياسة العامة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي والمشروع الأمني الطموح، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع 1، سبتمبر 2011.
19. مسعود أماني، السياسات العامة: تطور المفهوم واقتربات الدراسة، سياسات، رام اله- فلسطين: مؤسسة الأيام للإخراج والطباعة، ع 8، ربيع 2009.
20. الفطيسي محمد بن سعيد، مبدأ التبادلية في العلاقات الدولية وتأثيره على مستقبل السياسات الأمنية والشؤون العسكرية، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، ع 18، ماي 2018.
21. فوكة سفيان، الهجرة غير الشرعية في المنطقة العربية بين إفرازات العولمة وفشل الدولة الوطنية، في، غربي محمد وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر وإستراتيجية المواجهة.
22. منظمة الصحة العالمية، التقرير الخاص بالصحة في العالم: تمويل النظم الصحية السبيل إلى التغطية الشاملة، 2010.

23. بن غضبان فؤاد، جغرافية الوطن العربي، تم تصفح الموقع يوم:
www.books.google.dz.2020/10/16

24. حمشي محمد، مترجما، أمنة الهجرة في أوروبا عقبة في وجه القيم الأوروبية، تم تصفح الموقع يوم:
2020/10/20.

https://www.google.dz/?gws_rd=cr,ssl&ei=zqRZW03uBYb1UujRp

25. أعياشي عادل، مشروع نهضة، تم تصفح الموقع يوم:
<https://blogs.aljazeera.net/blogs/2018/4/24.2020/10/13>

26. Aline Leboeuf, Emma Broughton, Securitization of Health and Environmental Issues: Process and Effects, Health and Environment, Institut Français des Relations Internationales (Ifri)-
27. Floyd Rita, Can Securitization Theory be used in Normative Analysis? Paper prepared for the 'Politics of Securitization', Copenhagen 13-14 September 2010.
28. J.M.Goldgeier and P.E. Tetlock, Psychology and International Relation Theory, Annual Review Political Science, Issue: 4, 2001.
29. Léon Lindberg, The Political Dynamics of European Economic Integration, Stanford: Stanford University Press, 1963.